العدم لا ازلا ولا ابدا والدليل على وجوب الوجود له تعه ان
العالم مفتقر اليه وكل من افتقر العالم الى وجوده فهو واجب
الوجود ينتج من ذلك الله واجب الوجود واما وجود غيره
تعه فليس بذاتي بل هو بفعله وبعضهم لم يري لغير الله وجودا
وهذا يسمى عند الصوفية وحدة الوجود وقد غرق فيه من
غرق حتى وقع من بعضهم ما يوهم الحلول والاتحاد وقد
اختلف في الوجود هل هو عين الموجود او غيره فقال الاشعري
انه عينه اي انه غير زائد على الذات في الخارج بحيث
تصح رؤيته فلا ينافي انه امر اعتباري وهو الحق الذي لا محيص
عنه • وقال الرازي وجماعة الوجود غير الموجود
ضرورة مغايرة الصفة للموصوف وعليه عرفوا الوجود
بانه الحال الواجبة للذات ما دامت الذات ويكفي المكلف ان يعرف
ان الله موجود ولا يجب عليه ان يعرف ان وجوده تعه عين
ذاته او غير ذاته ثم الوجود صفة ثبوتية نفسية اي يدل الوصف
بها على نفس الذات دون معنى زائد بخلاف صفات المعاني فانها
تدل على معنى زائد على الذات • تنبيه • في عد الوجود
صفة على قول الاشعري تسامح لانه عنده نفس الذات والذات
ليست بصفة لكن لما كان الوجود توصف به الذات صح عده
صفة في الجملة واما على قول الرازي انه صفة زائدة فعده صفة
صحيح قال ابو قشير وفي ذكر الوجود رد على الدهرية القائلين
بان الارحام تدفع والارض تبلع وما يهلكنا الا الدهر قديما
قدما ذاتيا بمعنى انه لا اولية له واما القدم في حقنا فهو عبارة
عن طول الزمان وضبطه بسنة حتى اذا قال كل من كان عبيدي
قديما فهو حر عتق من له عنده سنة وهذا مستحيل في حقه
تعه ودليل قدمه قوله تعه هو الاول والاخر ولانه لو

لم يكن قديما لكان حادثا اذ لا واسطة ولو كان حادثا لافتقر لمحدث
ولو افتقر لمحدث لافتقر محدثه الى محدث فيلزم الدور او التسلسل
وكل منهما محال ثم القدم بكسر القاف من الصفات السلبية لانه
عبارة عن سلب العدم السابق وتوقف بعضهم في اطلاق القديم
على الله لعدم وروده وهو مردود بانه ورد في سنن ابن
ماجة من حديث ابي هريرة واحدا اي غير منقسم بوجه
فالمراد بالوحدة نفي الكثرة المصححة للقسمة ويسمى الكم المتصل اذ
لا يمكن ان يصدق واجب الوجود الا على ذات واحدة فلا ثاني
له في الالوهية اي الوجوب الذاتي وخواصه من استحقاق العبادة
وعدم المسبوقية بالعدم واحداث العالم بدليل الاجماع المسبوق
بقوله تعه والهكم اله واحد ولانه لو تعدد الاله لما وجد شيء من
العالم لانهما اما ان يتفقا واما ان يختلفا فان اتفقا فلا جائز ان يوجداه
معا لئلا يلزم اجتماع مؤثرين على اثر واحد ولا جائز ان يوجداه مرتبا
لئلا يلزم تحصيل الحاصل وهذا يسمى برهان التوارد وان اختلفا بان
اراد احدهما ايجاد العالم والاخر اعدامه فلا جائز ان ينفذ مرادهما
لئلا يلزم عليه اجتماع الضدين ولا ان ينفذ مراد احدهما دون الاخر
للزوم عجز من لم ينفذ مراده وهذا يسمى برهان التمانع وقد ذكر سبحانه هذا
الدليل في قوله لو كان فيهما الا الله لفسدتا اي لو كان
فيهما جنس الالهة غير الله لم توجد لكن عدم وجودهما
باطل لمشاهدة وجودهما فبطل ما ادى اليه وهو وجود جنس
الالهة غير الله فثبت ان الله واحد وهو المطلوب فالا في الاية
اسم بمعنى غير وليست اداة استثناء والمراد بالفساد في قوله تعه
لفسدتا عدم الوجود وينبني على ذلك ان الاية حجة قطعية
وهو التحقيق خلافا لما جرى عليه السعد من انها حجة اقناعية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)